المحور الأول: نظرية تنمية الاقتصاديات المتخلفة

يرتكز دراسة محور نظرية تنمية الاقتصاديات المتخلفة على بيان عدة نقاط هامة نجملها فيما يلي:

أولا: التخلف الاقتصادي

التخلف مقولة حديثة العهد في علم الاقتصاد، تستخدم لوصف الدول المتحررة من الاستعمار، وتعني هذه الكلمة عدم اكتمال النمو ونقصانه عن الكمال، فالمجتمع أو الدولة التي لم تصل إلى كمال درجات النمو فهي متخلفة، والتخلف منسوب ومقارن بالمجتمعات التي وصلت إلى كمال النمو.

ويعرف أيضا بأنه الفقر المادي الذي يصيب الدول، فتعتبر الدولة متخلفة إذا ما عجزت عن أن تقدم لسكانها مستوى معتدل من المعيشة، وتعتمد على الدول الأخرى لإشباع حاجاتها الضرورية، أما إذا استطاعت أن توفر لأفرادها مستوى مقبول من المعيشة رغم من عدم قدرتها على الاستغلال الكامل لمواردها كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة فليس هناك تخلف، وتتميز الدول المتخلفة بما يلي:

- نقص رؤوس الأموال وعجز ميزان المدفوعات.
- الاعتماد على نشاط اقتصادي أولي.
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.
- انتشار البطالة.
- ارتفاع عدد السكان وانخفاض المستوى الصحي.
- تدني المستوى التعليمي بما يعني الجهل والأمية.

ولا يقتصر العالم على وجود **دول متقدمة** و**دول متخلفة** بل توجد بين هذين النوعين **دول نامية**، وهي الدول التي تعاني من كثير من مظاهر التخلف والفقر ولكنها تبذل محاولات جادة ومؤثرة لتغير أوضاعها الاقتصادية، واستثماراتها لا تكون بدرجة تكفل زيادة دخلها الوطني بمعدل أكبر من معدل نمو السكان، وهو ما يؤدي إلى تناقص نصيب الفرد من الدخل.

ثانيا: التنمية الاقتصادية

1/ تعريفها

تعرف **التنمية بصفة عامة** على أنها: " عملية تتم بإجراءات وفق مخططات مدروسة هدفها إحداث تقدم لأفراد المجتمع على جميع المستويات، وذلك باتحاد عدة عوامل حكومية سياسية بشرية اجتماعية إدارية وثقافية ...، بأن يساهم كل منها في حل المشكلات التي تواجه المجتمع نتيجة هذه العملية".

كما تعرف بأنها: "عملية تفاعلية يؤدي إلى زيادة الدخل القومي خلال فترة معنية، على أن يكون النمو الاقتصادي المتحقق بمعدل أكبر من زيادة الأعداد السكانية، وهو ما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويصاحب ذلك ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيم في المؤسسات الإنتاجية القائمة، على أن يستمر هدا التطور عبر مراحل التنمية".

ومما يمكن استخلاصه ارتباط دراسة السكان بدراسة التنمية الاقتصادية، ذلك لأن تزايد عدد السكان يخلق مشاكل للمجتمع، قد يكون من شأنها انخفاض الدخل الوطني ومن ثمة انخفاض الدخل الفردي، الذي يترتب عليه تدهور المستوى الصحي والثقافي والاجتماعي.

2/ تمييزها عن النمو الاقتصادي.

يقصد **بالنمو الاقتصادي** الزيادة أو التقدم التلقائي الذي يحدث داخل المجتمع دون تدخل من الأجهزة المختصة بها.

ويظهر الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية كما يلي:

- يترتب على كل منهما زيادة الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد منه.
- تكون التنمية الاقتصادية وفق خطط مدروسة ومقصودة من طرف الحكومة والأفراد، أما النمو الاقتصادي فيكون تلقائيا طبقا لقوى السوق.
- يرتبط النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة أما التنمية فترتبط بالدول النامية.
- النمو يقيس الجانب الكمي للنشاط الاقتصادي، عكس التنمية الاقتصادية فهي أشمل كونها تعبر عن التغيير الكمي والهيكلي والنوعي للاقتصاد.

3/ أهميتها:

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة، وتسعى لها الدول سعيا حثيثا، وتظهر هذه الأهمية فيما يلي:

– زيادة الدخل الوطني ومن ثمة زيادة الدخل الفردي.

– تهدف التنمية إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في المناطق المتخلفة، التي تعتبرها أداة تحقيق غاياتها.

– الحد من الفوارق الكبيرة في توزيع الثروة، إذ يمتلك البعض على جزء كبير منها ونصيب عادل من الدخل القومي، بينما لا يمتلك بقية الأفراد إلا جزءا صغيرا.

– التحرر من علاقة التبعية للدول المتقدمة، هذه العلاقة التي تعد جوهر التخلف، وبما أن التنمية نقيض التخلف فهي تعني التحرر الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي من أجل أن يستعيد المجتمع السيطرة على شروط تجدده، وإتاحة الفرصة للإرادة الوطنية لممارسة مفهومها في صنع التنمية.

– كما تهدف التنمية إلى تمكين الإنسان من التسيير الأمثل للإمكانيات والطاقات، من أجل بناء حاضره ومستقبله.

– تغيير البنية الاقتصادية المجتمع؛ وهذا التغيير يتعين أن يكون في تأسيس نظام اقتصادي مستقل يسيطر على عناصر الانتاج لاسيما الموارد الطبيعية، ويمتلك القدرة على النمو الذاتي.

4/ العوامل التنمية الاقتصادية:

تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ/ المورد المادي:

المال هو عنصر من عناصر الإنتاج، وله أهمية كبيرة في إحداث التطور، لأثره الهام في تعزيز قدرة الدول في رفع الإنتاجية، ومن ثمة زيادة معدلات النمو واستمرارها، وبذلك فعنصر المال له دور هام في عملية الإنتاج بتوفيره للوسائل اللازمة لها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج زيادة تسمح بتبادله في الأسواق، مما يحقق زيادة في رصيد الأمم من الثروة.

ب/ رأس المال البشري:

يلعب هذا الأخير دورا هاما في التطور، لأن الإنسان هو محرك التنمية وهو الهدف منها، إذ من فلا وجود للتنمية دون وجود الإنسان، فهو من يخطط لها وهو من ينفذها، فيعتبر أحد أهم مكونات عناصر الإنتاج، فهو مستخرج الموارد وهو مستخدمها وهو منتجها السلع والخدمات، وهو مستهلكها أيضا، وعلى ذلك فإن الوصول معدلات النمو الاقتصادي مرهون في جميع الحالات بحجم ونوع السكان، فكلما تمتع العنصر البشري بالكفاءة والمعرفة والخبرة الفنية أمكن التغلب على مظاهر التخلف.

ج/ الموارد الطبيعية:

وهي هبة من الله عز وجل للإنسان، وتعبر عن كل ما يستخدم في الإنتاج دون أن يكون للإنسان دور في إيجاده، ولها أهمية كبيرة في التنمية، وتنبع أهميتها من أنها تعتبر موضوع العملية الإنتاجية وأساسها، كانت مادة خام أو معدلة، واستخدامها في أي نشاط مهما كان نوعه، وهدفه تحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع على السواء.

د/ المعرفة الفنية والابتكار

تساهم المعرفة الفنية والابتكارات الجديدة بدرجة كبيرة في تنمية الاقتصاد، فكلما أتيحت للدول فرصة اكتساب المعرفة الفنية ساهم ذلك في زيادة الدخل الوطني فيها، والمعرفة الفنية قد تأتي من داخل المجتمع، كما قد تأتي من خلال استيرادها، وهذا ما يبين الفرق بين الدول، فالمتقدمة تمتلك العديد من أساليب المعرفة الفنية المتطورة، على خلاف النامية فلا تمتلكها.

5/ العوامل المؤثرة سلبا في التنمية الاقتصادية:

يعيق عملية التنمية عدة عوائق نجمل أهمها فيما يلي:

1/ نقص التعليم:

من أهم مفاتيح تطور الاقتصاد التعليم، فهو يمنح الدول التي تسعى إلى التقدم وخصوصا الدول النامية بالقوة العاملة المؤهلة فنيا، كما يهدف إلى تزويدها بالفنيين المتخصصين الذين لهم خبرة في التعامل مع مختلف الآلات الجديدة، كما يتيح التعليم فرصة الاتصال بالعمال لتعليمهم الصفات الاقتصادية البناءة، وصفات حب العمل واختزام مواعيده...، وهذه الميزات ما جعلت العامل الياباني يحتل الصدارة في العالم، وبذلك فإن نقص التعليم بأنواعه يشكل خطرا كبيرا وعائقا أمام التطور الاقتصادي.

2/ عد امتلاك التكنولوجيا:

يعتبر التقنية سلاح ذو حدين بالنسبة لتنمية البلدان اقتصاديا، فالدول المتقدمة ونظرا لامتلاكها للمعرفة الفنية تعد التكنولوجيا فيها عاملا هاما في زيادة القدرة على الإنتاج فيها ورفع حجم ومعدل النمو الاقتصادي، أما في الدول النامية فتعد عائقا لتنميتها الاقتصادية ولذلك لعدم امتلاكها للتكنولوجيا، غير بالنسبة للأخيرة تكون التنمية اسهل بالنسبة لها لاعتمادها على ما سبق ابتكاره من أساليب متطورة في الدول المتقدمة، التي تتكبد جهدا ووقتا وخسائر مالية ضخمة في إدخال الأساليب الجديدة (الاختيار الفحص، والتيقن من صلاحيته).

3/ المعوقات السياسية والإدارية:

للوضع السياسي الذي تعيشه الأمم خطر كبير على تنمية الدول، ويظهر ذلك في غياب الوعي لدى الساسة بضرورة تحقيق التقدم، وضعف الأجهزة الحكومية، كذا انتشار الفساد في الإدارات الحكومية لغياب الوازع الأخلاقي، إضافة إلى غياب الاستقرار في الدول النامية وهو ما يؤثر على السياسة التنموية في مختلف مجالاتها، ولا يقتصر الأمر على الوضع السياسي بل يتعداه ضعف الأجهزة الإدارية التي تعد محرك التنمية، الأمر الذي يستتبعه ضعف تأهيل عمال الإدارة في الدول النامية، وكذا سيادة الأساليب الإدارية القديمة والمماطلة في اتخاذ القرارات المساهمة في التطور.

ثالثا: الأسس النظرية لتنمية الاقتصاديات المتخلفة

يرجع العلماء هذه الأسس إلى عدة نظريات منها:

1/ النظريات القديمة للتنمية الاقتصادية:

من النظريات القديمة التي أسست لتنمية الاقتصاديات المتخلفة ما يلي:

أ/ التنمية عند التجاريين:

سادت هذه النظرية من القرن 15م إلى القرن 17 م، يعتبر التجاريون من الأوائل الذين وضحوا الأسس النظرية للتنمية، وما ميز فكرهم أنهم اهتموا بالجانب السياسي للدولة أكثر من اهتمامهم بالجانب الاقتصادي، ويرى بعض منتقدي هذه النظرية أن أفكارهم وأراءهم المتعلقة بالتنمية كانت غير متكاملة، لكونها ترتكز على زيادة الثروة دون الاهتمام بكيفية توزيعها، واعتبر أنصار هذه النظرية الصناعة والزراعة أهم القطاعات الاقتصادية بل أكثر من ذلك يعتبران أساس التنمية الاقتصادية وركيزتها، وقصد تنمية هذين القطاعين تنبهت الدولة وقامت بالعديد من الاصلاحات، التي من بينها تخفيض الضرائب على رجال الأعمال والصناع، ومنح مساعدات ومعونات مادية بهدف خلف مناخ جيد وملائم للتطوير.

ب/ التنمية عند الفيزيوقراط:

تزعم هذه النظرية المفكر الفرنسي فرانسوا كيني، الذي نشر أفكار متعقلة بالتنمية، غير أنها كانت عامة وغير متخصصة، ومن تلك الأفكار أن النشاط الفلاحي هو النشاط الرئيسي والأساسي الذي يدفع عجلة التطور الاقتصادي نحو الأمام، ومادام كذلك فهو محرك القاعات الأخرى الصناعة والتجارة، فنموها هذه القطاعات مرهون بنمو قطاع الفلاحة، ونتيجة لذلك قسم أنصار هذه النظرية المجتمع إلى ثلاث طبقات، طبقة ملاك الأراضي، طبقة المنتجين المتمثلة في المزارعين، والطبقة العامة والمتمثلة في الصناع، ولذلك فحسب فرانسوا كيني تعد الزراعة وحدها من تزيد الثروة.

ج/ التنمية عند الكلاسيك:

ويعتبر كل من أدم سميث ومالتس وريكاردو أهم رواد هذا الاتجاه، وقد اهتم المفكرون الكلاسيك بموضوع التنمية، وتعتبر نظريتهم بداية جديدة لمبادئ وأسس الاقتصاد، وقد تميزت بالبعد عن الدوافع الشخصية والأخلاقية بل اعتمدوا على أدوات التحليل المنطقي، بالمقارنة بين قارات دول العالم الثالث إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، للتعرف على كيفية حدوث التنمية ببيان أسبابها والعوامل المؤدية لها، كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ العمل الذي يزي في الإنتاج بالتالي التطور والتنمية، وحسب رأيهم تقوم التنمية على ثلاث شروط:

– تقسيم العمل، لأن تخصص العمال من شأنه الزيادة في الإنتاج.

– وجود رؤوس الأموال وتوفر السوق الكافي.
– وفرة الموارد الأولية.
أما العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى التنمية الاقتصادي حسب رأيهم فتتمثل فيما يلي:

– تراكم رأس المال.

– زيادة الإنتاج.
– حرية المعاملات التجارية بين الدول.
– تحقيق نمو السكاني.

ويعتبر أنصار هذه النظرية نشاط الزراعة أهم نشاط اقتصادي مقارنة بغيره، ويؤكدون على أن رفع الإنتاجية يوجب زيادة عدد العمال واستخدام المعدات والآلات الحديثة، وهذا لضمان كل ما هو ضروري للعيش، لذلك وجب العمل على تطوير هذا القطاع، وبعده النهوض بالصناعة التي تؤمن حاجات أقل ضرورة من القطاع الفلاحي.

2/ نظرية التنمية الاقتصادية الحديثة:

وهي نظرية المراحل لروستو، والتي أوضح فيها أن التنمية تكون عبر المراحل، وتستطيع الدول المتخلفة تحقيق تقدمها إذا وعت العوامل التي تنقلها من مرحلة إلى أخرى تجاه النمو، بخطوات تمكنها من تذليل كل ما يتعترض تقدمها وتطور اقتصادها، ويرى روستو أن كل دولة تمر بخمسة مراحل تاريخية خلال نموها الاقتصادي، نجملها فيما يلي:

أ/ مرحلة التجمع التقليدي:

وفيها تتميز الدولة بكونها متخلفة اقتصاديا، وتتميز بما يلي:
– يتسم اقتصادها بسيادة الانتاج الأولي (الزراعة واستخراج المواد الأولية)
– تمسك المجتمع بالتقاليد وهو ما يعيق استعمال التقنيات الحديثة.
– انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني الذي يصرف على أشياء غير إنتاجية.
– السلطة بأيدي ملاك الأراضي.
– ضعف الانتاجية لعدم وجود الإمكانيات التي تسمح برفعها.

ب/ مرحلة التمهيد للانطلاق

وفي هذه المرحلة تستحدث خلالها تغييرات هامة في مختلف المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، ومنها ظهور نخبة كبيرة من المدخرين يخاطرون بأموالهم للوصول إلى الابتكارات الحديثة، وهو ما يؤدي إلى القول بتقبل المجتمع لإدخال التقنية الحديثة، وهو ما يزداد معه معدل التكوين

الرأسمالي، كما يزداد الاستثمار لاسيما في القطاع الزراعي، زيادة على نمو التجارة بسبب تطور النقل، غير أن هذه التطورات تحدث على نطاق محدود وبمعدل بطيء بسبب التمسك بالقيم الاجتماعية التقليدية.

ج/ مرحلة الانطلاق:

وفي هذه المرحلة تتصف الدولة بأنها دولة ناهضة، حيث تسعى جاهدة للقضاء على أسباب التخلف والانطلاق نحو التقدم والنمو عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية، وإحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع، وإنشاء الصناعات، والنهوض بالرزاعة والتجارة ووسائل الإنتاج، ومن أهم مظاهر هده المرحلة زيادة معدل الاستثمار في الدول بمعدل يفوق معدل الزيادة في السكان، ويشترط روستو لنقل المجتمع إلى مرحلة الانطلاق ثلاث شروط:

-ارتفاع نسبة الدخل القومي المخصصة للاستثمار بحيث تؤدي الزيادة في الاستثمار إلى تحقيق زيادة في الدخل تفوق مدل زيادة السكان، وتؤدي في ذات الوقت إلى زيادة الدخل الحقيقي للفرد

-تحقيق تقدم ملموس القطاع الاقتصادي الرئيسي أو أكثر يكفل دفع عجلة التقدم في غير من القطاعات

- توفير رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتوجيهها للاستثمار الأمثل..

د/ مرحلة الاندفاع نحو الاكتمال:

تعد هذه المرحلة أطول نسبيا عن غيرها من المراحل التي سبقتها، وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- إدخال التقنيات التكنولوجية الحديثة على نطاق واسع واتساع دائرة القطاعات الرائدة في الاقتصاد.
- زيادة رأس المال البشري، وارتفاع مستوى آدائه.
- الانفتاح على التجارة الدولية بازدياد المواد المصدرة إضافة إلى تطور المشتريات.
- ارتفاع معدل نمو الدخل الوطني بمعدل يفوق معدل نمو السكان.

هـ/ مرحلة الاستهلاك الواسع: وهي آخر مرحلة وأكثرها تقدما، وتكون الدولة قد بلغت شأنا عظيما من التقدم الاقتصادي، وقد تميزت هي الأخرى بعدة مميزات منها ارتفاع الدخل الوطني ومن ثمة ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد الأمر الدي يمكنه من توفير حاجاته الضرورية، ومن مظاهرها أيضا زيادة الانتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع، إضافة ذلك تغلب سكان المدينة على سكان الريف، وذات الأمر بالنسبة للعمال فكثر عمال الإدارة على غيرهم من العمال، أما التقدم التقني فلم يعد هدفا بل أصبح سهلا وبسيطا.